



محضر لجنة الأمن والدفاع

جلسة عدد 09

• تاريخ الاجتماع: الاثنين 10 جوان 2019

• جدول الأعمال:

استماع الى جمعية "أصوات نساء"

استماع إلى الجمعية الأمنية "سند"

• الحضور:

❖ الحاضرون: 06

❖ المتغيبون : 00

❖ المعتذرون: 13

رفع الجلسة: 13 ظهرا

افتتاح الجلسة: العاشرة و50دق صباحا

1. جلسة استماع إلى جمعية أصوات نساء:

عقدت لجنة الأمن والدفاع جلسة يوم الاثنين 10 جوان 2019 خصصتها للاستماع إلى جمعية أصوات نساء وهي جمعية نسوية تأسست في تونس سنة 2011 للدفاع عن حقوق النساء بما فيها إدراج النوع الاجتماعي في السياسات الحكومية وتشجيع التونسيات لأخذ مكانتهم في الحياة العامة والسياسية.

وفي البداية، قامت السيدة ايناس البلطي بتقديم عرض أبرزت من خلاله نتائج دراسة أنجزتها الجمعية حول إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في التشريعات الخاصة بالقطاع الأمني في تونس في الفترة 2014-2018 حيث تعتبر مقارنة النوع الاجتماعي من الآليات الفعّالة لتقييم العمل الأمني و محاسبة تطور هذا القطاع.

كما تطرقت المتدخلة كذلك الى التعريف التشريعي للنوع الاجتماعي كما نص عليه الفصل 18 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية "المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز"

وبيّنت أن الهدف من مقارنة النوع هو تشريك و تمكين جميع أفراد المجتمع في المساهمة في تنمية مجتمعهم بما ينمي و يعزّز استثمار الموارد البشرية المتاحة، ومراعاة احتياجات مختلف فئات المجتمع في الخطط وبالتالي تفهم افضل للأدوار التي يؤديها النساء و الرجال ومن ثم ردم الهوة بين مختلف الفئات والطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وأشارت الى أن الجمعية اعتمدت في هذه الدراسة تعريفا واسعا للقطاع الأمني يتعدى المعنى الضيق للأمن الشخصي المتمثل في أمن الحدود الجغرافية ضد الاعتداء الخارجي و أمن السكان ضد الاعتداءات الداخلية، ليشمل الأمن الانساني الرامي الى حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الاخطار والعمل على بناء طموحاتهم وخلق أنظمة سياسية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية تمنح الناس قوة لبناء بقائهم و كرامتهم و عيشهم.

وأضافت أن الدراسة المنجزة ساهمت في تقييم مدى ملائمة التشريعات المصادق عليها خلال الاربع سنوات الماضية للمبادئ الدستورية التي جاء بها دستور 2014، والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها تونس فضلا عن الالتزام بإدراج مسألة النوع الاجتماعي على مستوى الميزانيات وتعيينات النساء بالمناصب القيادية بالوزارات.

كما أشارت ممثلة الجمعية الى غياب الارادة السياسية على مستوى مقارنة النوع الاجتماعي و عدم رصد أي اعتمادات في هذا الخصوص في القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 مما انجر عنه حسب رأيها غياب التكوين في هذا المجال.

ومن جهة أخرى ، بيّنت المتدخلة أن غياب التنسيق بين عمل مختلف الوزارات أدى الى صعوبة النفاذ الى المعلومة.

هذا وتخلّل العرض جملة من التوصيات العامة والخاصة بلجنة الأمن والدفاع لإدراج هذه المقاربة وسد الفراغات التشريعية فيما يخص إصلاح قطاع الأمن .

ومن بين التوصيات العامة ذكرت:

- التسريع بتركيز المحكمة الدستورية لمراجعة دستورية القوانين
- تعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بين النساء و الرجال في مجالات التشغيل، والصحة، والنقل، والضمان الاجتماعي، والتقاعد، والضرائب والحقوق المدنية .
- مراعاة الضمانات والحقوق المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي بالنسبة إلى الأشخاص المحتفظ بهم .
- تعزيز القضاء على التمييز بين النساء و الرجال في سوق الشغل في القطاعين العام والخاص وتنظيم وقت العمل والعطل حتى يتسنى لهم التوفيق بين حياتهم المهنية والأسرية .
- تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي.
- تعزيز مكافحة جميع أشكال العنف القائمة على النوع الاجتماعي وضمان فعالية القوانين الجاري بها العمل.
- تعزيز الأحكام التشريعية والتنفيذية من أجل تحقيق المشاركة المتوازنة والتوزيع المتساوي لسلطة اتخاذ القرار بين النساء و الرجال .
- تعزيز تمثيلية الأشخاص ذوي الاعاقة في اتخاذ القرار .
- ضمان تكوين ملائم للعاملين/ات في القطاع الإعلامي من أجل فهم مقارنة النوع الاجتماعي، واحترامها، وتحقيقها، وتعزيزها في المعالجة الإعلامية .
- نشر اتفاقيات التعاون الموقعة مع الدول الأخرى في المجال الأمني في الرائد الرسمي .

- تحديد مبادئ توجيهية واضحة يمكن للمجتمع المدني والحكومة من خلالها العمل معا لتعميم مقاربة النوع الاجتماعي في مجال الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص.
- ومن بين التوصيات الخاصة بلجنة الأمن والدفاع نذكر:
- إعادة النظر في القانون عدد 52 لسنة 2001 المتعلق بنظام السجون وذلك ليتمشى مع المعاهدات الدولية المصادق.
- مراقبة عمل الحكومة عموما و عمل وزارة الخارجية بما يتعلق عمل الفرق الخاصة بالبحث في جرائم العنف ضد النساء و الأطفال و ذلك لمتابعة استكمال احدهم في كامل تراب الجمهورية و فعالية الدورات التكوينية التي يتلقاها الأعوان في هذه الفرق لتتماشى و الحاجيات الخصوصية لضحايا العنف.
- إدراج معيار الخبرة في "النوع الاجتماعي" في المعايير المستخدمة لإدماج الخبراء الذين يتم استشارتهم في القضايا المعروضة أمام اللجنة فيما يخص القطاع الأمني .
- توعية أعضاء مجلس النواب لتحديات مفهوم النوع الاجتماعي و دوره في إصلاح القطاع الأمني من خلال برمجة دورات تكوينية في المجلس يقوم بها مختصون في النوع الاجتماعي لكافة النواب والنائبات.
- توسيع الدور الرقابي للجنة الأمن لتشمل تحديات الأمن الإنساني عامة و تقوم بتقييم مدى اعتبار خصوصيات النوع الاجتماعي في السياسات الأمنية التي تعرض أمامها.
- الترفيع من نسبة مشاركة النساء في لجنة الأمن و الدفاع (إذ تمثيلية النساء في اللجنة حاليا لا تتجاوز 25% من مجموع الأعضاء).
- وأثناء النقاش ثمن النواب عمل الجمعية و يبنوا أهمية رصد الصعوبات التي تواجه إدراج مقاربة النوع الاجتماعي و طالبوا بتقديم المقترحات بخصوص الإصلاحات التشريعية والترتيبية والإجراءات الإدارية لتجاوز تلك الصعوبات.
- ولمزيد تعميق النقاش حول هذا الموضوع أكد بعض الأعضاء ضرورة رفع الغموض الموجود في المفاهيم الخاصة بالجندرة و النوع الاجتماعي. ودعى البعض الى مزيد بذل الجهد في رسم أهداف واضحة للحصول على توافق في تحديد المفاهيم التي تفتقر الى تعريفات موحدة لتفعيلها في الواقع.
- وفي هذا السياق تم التذكير بالجدل الذي تم إثارته أثناء مناقشة القانون الأساسي للميزانية وكذلك أثناء مناقشة مجلة الجماعات المحلية في علاقة بالنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

كما يبين بعض النواب أن درجة الالتزام بالقانون في المجتمع مرتبط بدرجة الايمان الثقافي بذلك القانون. مشيرين أنه من دور الجمعية العمل أكثر على التوعية وخاصة توعية المرأة للدفاع عن حقها و توفير بعض المحامين المتطوعين لذلك.

وفي علاقة بموضوع التكوين أشار أحد النواب أنه من الضروري رصد اعتمادات لوضع برنامج تكوين في مجال النوع الاجتماعي.

في حين اعتبر رأي مخالف أن غياب عنوان خاص بالتكوين في مجال النوع الاجتماعي لا يعني أنّ وزارة الداخلية غير قادرة على وضع برامج تكوينية في الصدد.

هذا وتطرق بعض النواب عن نشر تقرير مجلس النظراء متسائلين إن كانت الجمعية مُطلّعة عليه أم لا. وهنا أوضحت المكلفة بالمناصرة "بجمعية اصوات نساء" أنه بالرغم من مطالب النفاذ الى المعلومة التي تقدّمت بها في هذا الصدد، إلا أن الجمعية لم تتحصل على هذا التقرير. وهذا ينطبق على معظم الوزارات مثل وزارة المرأة والأسرة وكبار السن ووزارة العدل التي تفتقد الى الردّ والشفافية.

ورأى بعض المتدخلين أن الإشكال الحقيقي في موضوع التنسيق بين مختلف الوزارات لا يكمن في التشريعات معتبرين أنه يمكن للمجتمع المدني أن يكون له دور كبير في ذلك من خلال وضوح وقابلية تطبيق التقارير والتوصيات التي يصدرها.

وحول مسألة المساواة في الأجور أفاد أحد النواب بأن المساواة في الأجور محكومة باتفاقيات مشتركة قطاعية، ملحق بها سلم الأجور وعلى المرأة أن تطالب بحقها في هذا الخصوص.

وعن التنافس الأفقي اقرّ أحد الأعضاء أن دائرة المحاسبات أكدّت انه خلال الانتخابات البلدية هناك بعض الأحزاب التي تحيّلت على القانون لأن القوائم المستقلة لا تخضع لقانون التنافس الأفقي.

وفي تفاعلها مع مختلف هذه التساؤلات وإجابة عن موضوع التنافس الأفقي أفادت ممثلة الجمعية أن جمعية أصوات نساء قامت بتقديم مقترح حول تعديل القانون الانتخابي من أجل التنافس الأفقي والعمودي في الانتخابات التشريعية وأنه سيجتمعها لقاء مع ممثلين عن رئاسة الحكومة في هذا الخصوص و أن الجمعية تدعم المبادرة التشريعية المقدّمة في هذا الصدد من طرف نائبات من مجلس نواب الشعب حتى نضمن تمثيلية أكثر للنساء في مراكز القرار.

وأكدت في نفس السياق، أن تمثيلية النساء انخفضت إلى حدود النصف مما كانت عليه سابقا فتراجعت نسبة التعيينات في رئاسة الحكومة من 30٪ من العدد الإجمالي للتعيينات في سنة 2014 إلى نسبة 15٪ في سنة 2018.

أما بالنسبة للثقافة المجتمعية، فقد أيدت ممثلة الجمعية ما ذهب اليه اعضاء اللجنة من أن تطبيق القانون أو رفضه مرتبط أساسا بمدى معرفة المجتمع بمحتوى هذه القوانين .
وفي إيجابتها عن مختلف النقائص على مستوى تفعيل مقاربة النوع الاجتماعي، فقد أرجعت المتدخلة ذلك إلى غياب الإرادة السياسية التي تتجلى حسب رأيها في غياب الميزانية ومثال ذلك قانون العنف ضد المرأة الذي وقعت المصادقة عليه في سنة 2017 ولم يخصص له اعتمادات إلا في سنة 2019.

أما عن النقص الحاصل في التشريع، فاعتبروا أنه يعود إلى وجود مفارقة بين عمل مجلس نواب الشعب وعمل الحكومة التي تعمل على ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في معظم الوزارات وعينت لذلك مكلفين في هذا الموضوع. في حين يرفض مجلس نواب الشعب تمريره في قانون الميزانية بتعلّة غياب تعريف واضح للمصطلح.
وفي هذا الصدد طالب أعضاء الجمعية ممثلي الشعب بالعمل سويا على مفهوم النوع الاجتماعي ليكون بمثابة خطة طريق في المستقبل.

وأكدت في خاتمة اللقاء، أن الغاية من خلال هذه الدراسة هو حشد التأييد من أجل إدراج مقاربة النوع الاجتماعي و تحليل معدل مشاركة النساء في مناصب أخذ القرار ومدى الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة لكافة فئات المجتمع في ميزانيات الدولة.

2. جلسة استماع إلى الجمعية الأمنية "سند":

استمعت اللجنة الخاصة للأمن والدفاع إلى الجمعية الأمنية سند وذلك استجابة لطلبهم المقدم إلى مجلس نواب الشعب بتاريخ 23 أفريل 2019 وحضر عن الجمعية كل من محمد الرويسي وربيع بن سعد وخالد الشعبي. وأوضحوا أثناء تدخلهم أنه كان سيأتي معهم سمير الغرياني، إلا أنه امتنع لظروف خاصة علما وأن لديه حسب قولهم ملف من الحجم الثقيل. وهو مستعدّ للحضور أمام اللجنة في وقت لاحق.

أكد المتدخلون المذكورون أعلاه في مداخلتهم على تفشي الفساد والاستبداد صلب وزارة الداخلية أكثر من السابق معتبرين أن مجلس الشرف أصبح أداة للقمع، يعمل دون مقاييس موضوعية. وأشاروا إلى عزل عدد كبير من الأمنيين المعزولين (ما يقارب 300) والذين نُسبت إليهم مُهم كيدية في حين أن عددا كبيرا من الأمنيين رغم ارتكابهم عددا من المخالفات والجرائم تحصّلوا على كل ترقياتهم.

- أشار محمّد الرويسي إلى تورّط الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بالقرجاني مع عدد من الشخصيات المعروفة في قضايا رشوة وعندما تمت المحاولة لكشف هذا الأمر من خلال كتابة تقرير إلى السيد وزير الداخلية يتضمّن حيثيات الحادثة تمّ التعرّض له وحقنه بمادة حمراء مجهولة وتلفيق عدد من القضايا له. وأكد أنّه لم يتم إلى اليوم تحليل تلك المادة كما لم يتم اتخاذ أي إجراء مع من قام بحقنه.

- تطرّق إلى موضوع "هيكل دخيل" وأكد على أنه عنصر تعمل به لوبيات موجودة بوزارة الدّاخلية وهم من قاموا بهريبه من تونس بتسفيره بطريقة شرعية عبر المطار لكن دون أن يتم تسجيله. كما تطرّق في حديثه كذلك إلى موقع "الثورة نيوز" مؤكّداً أن هذا الموقع الإلكتروني هو موجود لخدمة بعض اللوبيات بوزارة الداخلية

وفي تفاعلهم أقرّ السيد رئيس اللجنة عبد اللطيف المكي أنهم أخلاقياً يصدّقون الحضور إلّا أنهم منهجياً يفضّلون الاستماع إلى كل الأطراف خاصّة وأن ما عرضه المتدخلون تفرّع إلى تفاصيل عدّة، ويبقى من الضروري مدّ اللجنة بالوثائق اللازمة لإثباتها. وأضاف أنه يجب أن تقرّر اللجنة المنهجية التي ستعتمدها في عملها حول هذا الملف خاصّة وأنه جاء في نهاية المدّة النيابية.

وأضاف بعض الأعضاء أن لجنة الأمن والدفاع كان يجب أن تعمل منذ البداية على ملفّ التفقدية بوزارة الداخلية معتبرة أن هذا سهو كان من اللازم تداركه.

وأضاف عدد من الأعضاء أنهم لا يمكن أن يعملوا إلّا بالاعتماد على وثائق، معتبرين ما تم سماعه اليوم صادم ومشين. وأضاف أنه يجب استدعاء وزير الداخلية حول الموضوع في مرحلة مقبلة.

مقرّرة اللجنة

الخنساء بن حرّاث

رئيس اللجنة

عبد اللطيف المكي